



## العلاقات العابرة للحدود لما بعد الإستفتاء التحديات والفرص السوانح

موجز الحلقة الدراسية ( الورشة ) الولائية ، الرنك -ولاية أعالي النيل الشمالية ، السودان 20 - 22 مايو- العام 2010

### بناء الإجماع في ولاية أعالي النيل

ضمّ اجتماع الأيام الثلاثة هذا شمل الزعامات التقليدية والمسؤولين المحليين وممثلي المجتمع المدني ، مثل قيادات منظمات الشباب والنساء ورجال الأديان من مناطق بياض الرنك ومابان ومانو في شمال ولاية أعالي النيل المجاورة للحدود الشمالية الجنوبية المرسومة في 1-1- العام 1956 . وكانت الورشة فرصة للجماعات السكانية الحدودية للتعبير عن المباديء والمقترحات للمساعدة في سبيل إدارة العلاقات الحدودية والعابرة للحدود وللمساعدة في ضمان إسهامها لمصلحة سلام سوداني مستدام على المدى البعيد.

### مرامي المشروع

بناء الثقة والتفاهم بين الجماعات السكانية داخل الولايات الحدودية وعبرها ، تنمية الإجماع حول المباديء المتصلة بالإدارة السلمية للحدود  
تقديم المقترحات لتنمية مبادرات لدعم التعايش السلمي في الحد  
إدخال مباديء ومقترحات لعمليات السلام القطرية والمحلية مثل المفاوضات بشأن ترتيبات ما بعد 2011 وفي التأثير على سياسات المانحين بحيث تمثل الإحتياجات المحلية

### الرؤى والتطلعات

عبر المشاركون عن تطلعاتهم بشأن المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب في فترة ما بعد الإستفتاء وهم يرغبون أولاً أن يجيء ترسيم الحدود وفقاً لخارطة الأول من يناير العام 1956 . ويظنون في الترسيم الذي تم مؤخراً وبصفتهم الجماعات السكانية الحدودية فاتهم يريدون أن تشرّكهم السلطات في القرارات المتصلة بالحدود وبخاصة مسألة الترسيم بالنظر إلى أن الزعماء التقليديين- على حد قولهم - لهم معرفة تاريخية بمواضع الحدود وبادارة العلاقات العابرة للحدود بين القبائل المتجاورة. ويتوق ممثلو الجماعات السكانية الحدودية الى صيانة علاقات عابرة للحدود طيبة مع جيرانهم في ولاية النيل الأبيض والى تحسين العلاقات مع جيرانهم في ولاية النيل الأزرق ،

### الفرص والتحديات

تشمل التحديات التي جرى التعرف عليها (1) ترسيم الحدود (2) نزاع سلاح المدنيين (3) إعادة نشر القوات بعيداً عن الحدود لإقامة منطقة منزوعة السلاح وخالية من العسكريين، (4) تدني التنمية الاقتصادية وتشمل الفرص (1) تعزيز العلاقات التجارية، (2) إنشاء ممرات لرعي المواشي والقطعان ، (3) تحسين العلاقات مع الجماعات السكانية المجاورة عن طريق الحوار، (4) حرية الحركة عبر الحدود المحكومها بالقانون.

### سيناريوهات وتوقعات

عبر المشاركون عن تأييدهم القوي وتوقعهم لإنفصال جنوب السودان. بيد أنهم توقعوا خطر إغلاق الشمال للحدود ما يحول دون حرية حركة البشر والبضاعة ويضر بدخول الامدادات الأساسية الى شمال أعالي النيل ما يؤدي العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ويسهم في التنازع وزعزعة الاستقرار. برغم ذلك فقد عبر المشاركون عن أملهم في التفاعل والتعاون بين جميع مستويات الحكومة والمجتمع من جانبي الحدود الإثنيين .

### مباديء ومقترحات

اتفق المشاركون على عدة توصيات قد تؤدي الى حدود بين الشمال والجنوب تشبه بصورة أقرب الى تطلعاتهم من السيناريو الذي يتوقعونه. ويظهر موجز هذه التوصيات على ظهر هذه الصفحة فيما تجيء تفاصيلها في التقرير الكامل عن تلك الفعالية.

### مشروع العلاقات العابرة للحدود

تعمل كونكورديس انترناشونال في السودان بمشاركة مع مركز دراسات السلام والتنمية التابع لجامعة جوبا لتيسير مشروع حوار يستند الى الأبحاث يرمي الى إفادة عمليات السلام والتنمية المحلية والقطرية والى مساندة العلاقات العابرة لحدود السودان الجنوبية الشمالية المبنية على التعاون والاطمئنان والجدوى الاقتصادية لما بعد العام 2011

### إطار زمني تقريبي

ديسمبر - فبراير 2010

تعايطات أولية في الولايات الحدودية وتنمية المنهجية

مارس- يوليو 2010

حلقات دراسية- ورش عمل ولائية في الوحدة وأعالي النيل وابي وجنوب كردفان والنيل الأبيض والنيل الأزرق.

يوليو - أغسطس 2010

حلقات دراسية - ورش عمل تجمع بين الجماعات السكانية من جانبي الحدود.

سبتمبر- أكتوبر 2010

تتويرات حول السياسة ومؤتمرات على المستوى القطري.

**توصيات عامة ومقترحات لمنفعة اتخاذ السياسات حول العلاقات العابرة للحدود وحوكمة الحدود وترتيبات ما بعد العام 2011 للسودان :**

**هذه القرارات اتفقت عليها الجماعات السكانية الحدودية وسلطات ولاية شمال أعالي النيل ومن شأنها إثراء المناقشات في ورش المشروعات المقبلة مع النظراء عبر الحدود ( يمكن الحصول على تفاصيل مقترحات المشاركين من موقع كونكورديس الإلكتروني)**

### **حول الترسيم**

- + إن سكان ولاية شمال أعالي النيل غير راضين عن عملية ترسيم الحدود.
- + لقد فقدوا أراض زراعية شاسعة نتيجة الترسيم الأخير.
- + وهم يطعنون في الترسيم ولا يعتقدون أنه يمثل بصدق حدود أول يناير العام 1956
- + يقولون إن خور ايوبل هو موضع حدود العام 1956 .
- + يقولون إنه كان لازماً إشراك السلطات التقليدية في عملية الترسيم بفضل معرفتهم التاريخية بموقع الحدود ، ويوسع السلطات التقليدية للجماعات السكانية الشمالية والجنوبية الاتفاق على الموقع الصحيح لحدود أول يناير العام 1956 إذا أتيح لهم في عملية الترسيم.
- + عندما حاول ممثلو الجماعات السكانية والزعامات التقليدية التعاطي مع فرق الترسيم الرسمية تم تجاهلهم وتخويفهم والاعتداء عليهم.

### **حول العلاقات العابرة للحدود**

- + إن عدم الإحساس بالأمان يمثل أكبر التحديات التي تواجه الجماعات السكانية الحدودية. ذلك أن سلامة أنفسهم وأموالهم هي أولى أولوياتهم. وهم يطلبون سيادة حكم القانون واحترام حقوق السكان.
- + إن الجماعات السكانية الحدودية في حاجة الى تلق الخدمات الاجتماعية الأساسية . والمناطق المأهولة على طول الحدود في حاجة الى مراكز الشرطة والمحاكم والعيادات ومستودعات الأدوية والخدمات البيطرية وامدادات المياه العذبة والمدارس و البنية التحتية للنقل والمواصلات والكهرباء. إن إداري تلك المناطق وقادة مجتمعا المدني و زعاماتها التقليدية تشتطيع تعيين المواضع المناسبة كمناطق تلك الخدمات.
- + يجب أن تتاح الخدمات في المناطق الحدودية للسكان المحليين وللسكان المهاجرين من الشمال.
- + هناك حاجة للمزيد من مراكز الشرطة ورجالها في المناطق الحدودية المأهولة . ويجب أن يتمثل دور الشرطة في العمل مع الجماعات السكانية الحدودية وحماية ممتلكاتها وسلامة أنفسها في وجه العنف فضلاً عن حماية حقوق الناس وحكم القانون .
- + على أن وجود القوات المسلحة في منطقة الحدود يسهم في زيادة التوتر والإحساس بعدم الأمان. لذلك يلزم نزع سلاح منطقة الحدود.
- + ويجب أن تنسحب القوات المسلحة السودانية 10 كيلومترات الى الشمال من حدود أول يناير العام 1956 كما ينبغي انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان 10 كيلومترات الى الجنوب من حدود أول يناير العام 1956 . وكذلك يجب ألا تكون هناك معدات أو إنشاءات حربية داخل 10 كيلومترات من حدود أول يناير العام 1956. ولكن يجب الإبقاء على قوات الشرطة في تلك المناطق.
- + ان المحاكم ضرورية في المناطق الحدودية لبطس حكم القانون وحماية حقوق السكان . ويجب اشراك السلطات التقليدية ومسؤولي الولاية في المحاكم.
- + في المناطق ذات الجماعات السكانية المختلطة والتي تسكنها جماعات من الجانب الآخر للحدود يجب إشراك الممثلين التقليديين لكل المجموعات في إجراءات المحاكم.
- + يجب بناء الطرق ومد الجسور للربط بين السكان القاطنين على الحدود وعبرها وكذلك المواصلات النهريه إن هذا من شأنه دعم الترابط والمصالح التجارية والزراعية لأهل الحدود. وبناء هذا الترابط يكون في مصلحة جميع السكان في مناطق جانبي الحدود
- + إن حرية الانتقال والنقل للبشر والبضاعة عبر الحدود لهي في مصلحة أهل الحدود. ويلزم أن تتولى قوات الشرطة حماية تلك الحرية.
- + هذه التوصيات من شأنها أن تعود بالنفع على أهل الحدود مهما كانت نتيجة الاستفتاء: وحدة أم انفصالاً. + هذه التوصيات من شأنها أن تعود بالنفع على أهل الحدود مهما كانت نتيجة الاستفتاء: وحدة أم انفصالاً.

